

روح المعاني

أن إعتبار الاخبار عن المعطوف وعدم اعتبار خبر للمبتدأ المعطوف عليه أصلا مع أنه المستقل في الإبتداء في غاية الغرابة والفرق بين الآيتين مثل الشمس ظاهر إن كانوا مؤمنين

26 .

- جواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله أي إن كانوا مؤمنين إيماننا صادقا في الظاهر والباطن فليرضوا اﷻ تعالى ورسوله E بما ذكر فانهما أحق بالإرضاء ألم يعلموا أي أولئك المنافقون والإستفهام للتوبيخ على ما أقدموا عليه من العظيمة مع علمهم بما سمعوا من الرسول صلى اﷻ تعالى عليه وسلم بوخامة عاقبتها وقرئ تعلموا بالتاء على الإلتفات لزيادة التقرير والتوبيخ إذا كان الخطاب للمنافقين لا للمؤمنين كما قيل به وفي قراءة ألم تعلم والخطاب إما للنبي صلى اﷻ تعالى عليه وسلم أو لكل واقف عليه والعلم يحتمل أن يكون المتعدي لمفعولين وأن يكون المتعدي لواحد أنه أي الشأن من يحادد اﷻ ورسوله أي يخالف أمر اﷻ وأمر رسوله E وأصل المحادة مفاعلة من الحد بمعنى الجهة والجانب كالمشاقة من الشق والمعاداة من العدو بمعناه أيضا فإن كل واحد من مبشري كل من الأفعال المذكورة في حد وشق وعدوة غير ما عليه صاحبه ويحتمل أن تكون من الحد بمعنى المنع و من شرطية جوابها قوله سبحانه : فإن له نار جهنم على أن خبره محذوف أي فحق أن له نار جهنم وقدر ذلك لأن جواب الشرط لا يكون إلا جملة وأن المفتوحة مع ما في حيزها مفرد تأويلا وقدر مقدما لأنها لاتقع في إبتداء الكلام كالمكسورة وجوز أن يكون المقدر خبرا أي الأمر أن له الخ وقيل : المراد فله نار جهنم وأن تكرير أن في قوله سبحانه : أنه توكيدا قيل : وفيه بحث 1 لأنه لو كان المراد فله وأن توكيدا لكان نار جهنم مرفوعا ولم يعمل أن فيه ولما فصل بين المؤكد والمؤكد بجملة الشرط ولما وقع أجنبي بين فاء الجزاء وما في حيزه وأجيب بأنه ليس من باب التوكيد اللفظي بل التكرير لبعده العهد وهو من باب التطرية ومثل ذلك لا يمنع العمل ودخول الفاء ونظيره قوله تعالى : إن ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم وقوله : لقد علم الحي اليمانون أنني إذا قلت أما بعد أني خطيبها وكم وكم وجعل الآية من هذا الباب نقله سيويه في الكتاب عن الخليل وهو هو وليس زعم في كلامه تمرضا له لأنه عادته في كل ما نقله كما بينه شراحه وجوز أن يكون معطوفا على أنه وجواب الشرط محذوف أي ألم يعلموا أنه من يحادد اﷻ ورسوله يهلك فأن له الخ وحاصله ألم يعلموا هذا وهذا عقيبته ولا يخفى بعده مع أن أبا حيان قال :

إنه لا يصح لأنهم نصوا على أن حذف الجواب إنما يكون إذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا مجزوما بلم وما هنا ليس كذلك وتعقبه بعضهم بأن ما ذكره ليس متفقا عليه فقد نص ابن هشام على خلافه فكأنه شرط للأكثرية والقول بأن حق العطف فيما ذكر أن يكون بالواو قال فيه الشهاب ليس بشيء إلا أن إستحقاقه النار بسبب المحادة بلا شبهة وقرية فإن بالكسر ولا يحتاج إلى توجيه لظهوره وقوله سبحانه : خالدا فيها حال مقدرة من الضمير المجرور إن اعتبر في الطرف ابتداء الإستقرار وحدوثه وأنه اعتبر مطلق